

وزيرة الشؤون أكدت في لقاء واضح وشامل منح الضبطية القضائية لموظفي الهيئة العامة لذوي الإعاقة قريبا الصبيح لـ «الأنباء»: لا تهاون مع أي موظف يتعمد مخالفة القانون والحبس والغرامة لمن يستقدم عمالة ولا يوفر لها عملاً



منذ حوالي عامين تولت مهام وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، وحددت منذ أولى لحظات تسلمها الحقيبة الوزارية نهجها في العمل، مؤكدة أن القانون هو الفيصل في التعامل مع الجميع والبقاء للأكفاء في مختلف أروقة الوزارتين، تتميز بالحزم والحسم والصلابة في العمل، فضلا عن أنها شغلة من النشاط والحيوية، تعمل بدأب دون كلل أو ملل، رغم تشعب مسؤوليتها، صدرها يتسع للجميع من موظفين ومراجعين ومواطنين ومقيمين، تنتهج سياسة الباب المفتوح، أرست أسلوبا متميزا في التعامل مع وسائل الإعلام، وأصبحت تتعامل «اونلاين» مع محرري الصحف والوسائل الإعلامية وأسئلة الجمهور، لا تخشى في الحق لومة لائم، لقبقتها الصحافة بـ «المرأة الحديدية»، إنها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح التي فتحت قلبها وعلقها لـ «الأنباء»، في حوار صريح وشفاف، مبينة أنه تم تطبيق كل مواد قانون المعاقين المتعلقة بالمزايا المالية لذوي الإعاقة، وجار العمل على تفعيل فصل الجزاء والعقوبات الخاص بالقانون، ومنح موظفي هيئة ذوي الإعاقة الضبطية القضائية قريبا.

وأكدت الصبيح إحالة 4021 ملفا إلى «التحقيقات» حتى نهاية 2014 و552 حتى شهر أبريل الماضي، موضحة إلزام أصحاب العمل بإخضاع العمالة المستقدمة للاختبار قبل دخولها سوق العمل، بالإضافة إلى اعتماد البوابة الإلكترونية لتقليص الدورة المستندية وسرعة إنجاز المعاملات، وكذلك هناك دعم وتأييد من أعضاء مجلس الأمة لكل ما نقوم به من خطوات لتنظيم سوق العمل.

وأوضحت أن هناك خطة متكاملة بين «الشؤون» والجمعيات الخيرية لتنظيم جمع التبرعات خلال شهر رمضان، والسعي لتنظيم العمل الخيري في الكويت ووضع الأسس العامة لحماية أموال المتبرعين، لافتة إلى أن هناك 42 ألف أسرة تستفيد من المساعدات الاجتماعية، مشيرة إلى أن بعض إدارات قطاع الرعاية الاجتماعية تعتبر طارئة للعمالة الوطنية. وبينت الصبيح أن الخطة التنموية 2016-2017 تشتمل على العديد من المشروعات الاستراتيجية في مختلف المجالات منها: مشروع تطوير حقول الشمال، وزيادة القدرة الإنتاجية من النفط والغاز، وتوفير بدائل سكنية، بالإضافة إلى العديد من المشاريع التعليمية والصحية التي تخدم المواطنين والمقيمين، وفيما يلي التفاصيل:

أجرت الحوار: بشرى شعبان

«ذوي الإعاقة» جهة مسؤولة عن أكثر الفئات حاجة لتوفير الخدمات وقبل 5 سنوات كانت الكويت سبابة باعتماد قانون عصري لخدمة المعاقين، هل تم تفعيل مواد هذا القانون وما هي المعوقات أمام المواد التي لم تفعل؟

● تم بالفعل تطبيق كل مواد القانون المتعلقة بالمزايا المالية لذوي الإعاقة وكذلك ما يتعلق بصرف الأجهزة التعويضية على نفقة الدولة لجميع المستحقين، فيما يخص مواد التزامات الوزارات والشراكة المجتمعية فإن الهيئة تسعى لتفعيل هذه المواد من خلال تكوين فريق للشراكة المجتمعية وكذلك توقيع سلسلة من بروتوكولات التعاون بين الهيئة والوزارات ذات الصلة، وجار العمل على تفعيل فصل الجزاء والعقوبات حيث انتهت اللجنة القانونية من الدراسة اللازمة لتفعيل المادة 68 من القانون رقم 8 لسنة 2010 «أصدقاء المعاقين»، حيث تشمل جانب الضبطية القضائية وسيتم عرض ضوابط وإجراءات تفعيل تلك المادة المذكورة بالمشروع لمجلس إدارة الهيئة القادم لتدخل فعليا في حيز التنفيذ.

كل فترة ومنذ سنوات نسعى عن ميكنة خدمات «ذوي الإعاقة» وتخفيف الإجراءات عن المراجعين لكن للأسف تمر الأيام ومازال هذا حلما بعيد النال للمعاقين؟

● تقوم الهيئة حاليا بتفعيل مشروع ميكنة جميع أعمال الهيئة، كما أن المشروع في مرحلته التحضيرية حيث تمت مخاطبة لجنة المناقصات المركزية بعد إكمال كراسة الشروط المرجعية ومراجعتها وتمت مخاطبة «الفتوى والتشريع» بخصوص العقد وسيتم طرح المشروع للشركات الممارسة خلال الأسبوع المقبل.

منذ فترة طويلة أيضا تتداول معلومات عن انشاء بنك معلومات يختص بكافة المعلومات والدراسات المتعلقة بالمعاقين الى أين وصلت في هذا الشأن؟

● تقوم الهيئة العامة لذوي الإعاقة حاليا بتفعيل مشروع حصر المعاقين، ووضع قواعد بيانات لهم والمشروع يوفر جميع المعلومات اللازمة لإنشاء بنك المعلومات المذكور، وكما هو واضح ارتباط مشروع بنك المعلومات بميكنة أعمال الهيئة حيث إنه سيتم التنسيق لتنفيذ المشروعين في ذات الوقت لتحقيق أفضل المخرجات، ولقد تم الانتهاء من المراحل التحضيرية للمشروع باختيار أحد البيوت الاستشارية.

هل يتم انشاء مراكز لخدمات المعاقين في المناطق أسوة بوحدة الرعاية الأسرية، وهل هذا مدرج ضمن الخطة التنموية للمعاقين؟

● تم بالفعل فتح أفرع ومراكز لخدمة ذوي الإعاقة وإنجاز المهامات في المناطق، حيث تم بالفعل افتتاح مركز بمنطقة الجهراء بالحكومة مول وجار العمل على افتتاح باقي المراكز بمنطقة الصباحية وبنادي الصم الرياضي أيضا.

متى يتم تطبيق نسبة تشغيل ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص وتدخل حيز التنفيذ؟

● تمت مخاطبة جميع الجهات الحكومية والوزارات بأن تلتزم بتوظيف نسبة لا تقل 4% من ذوي الإعاقة المؤهلين عبر ديوان الخدمة المدنية، وقد استجابت عدد من الجهات ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التربية ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للشباب والرياضة وهيئة سوق المال وديوان المحاسبة ومجلس الأمة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والإدارة العامة للإطفاء وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة وعيادات بوشهري من القطاع الخاص، كما وقعت الهيئة بروتوكولا للتعاون مع برنامج إعادة الهيكلة حتى يتم التنسيق لتشغيل ذوي الإعاقة بالقطاع الخاص.

كيف يمكن حماية فئة ذوي الإعاقة من كل من يحاولون استغلال مكنساتهم؟

● القانون يحتوي على الكثير من المواد التي تشتمل على توقيع الجزاءات والعقوبات وسيتم عرض شروط وضوابط تفعيل المادة 68 من القانون على مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه المقبل.

«القوى العاملة»

منذ توليكم مهام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وضعت خطة تصويب الوضع في قطاع العمل، فهل هناك جدية في اتخاذ إجراءات رادعة تجاه ما يعرف بـ «تجار الإقامات»؟
● في الحقيقة، لا نألو جهدا في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية تجاه أصحاب العمل المخالفين لقانون رقم 2010/

بشأن العمل في القطاع الأهلي والقرارات المنفذة له فالهيئة العامة للقوى العاملة تقوم بحملاتها التفتيشية بصفة مستمرة للتحقق من أن المنشأة قائمة بالعنوان وتزاول نشاطها، وأن العمالة المسجلة بها تعمل لديها من عدمه ومن الإجراءات القانونية التي اتخذت في هذا الشأن إحالة بعض أصحاب العمل المخالفين الى النيابة العامة والبعض الآخر الى الإدارة العامة للتحقيقات، اعمالا لأحكام المادة 138 من قانون العمل في القطاع الأهلي لتطبيق العقوبة المنصوص عليها وهي الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات والغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك حال ثبوت استقدام صاحب العمل لعمالة وبيئت عدم الحاجة اليها ويتعمد عدم تسليمها العمل لديه، والإحصائيات تشير الى أن عدد الملفات التي تمت إحالتها للإدارة العامة للتحقيقات في هذا الصدد وحتى تاريخ 31 ديسمبر الماضي بلغت 4021 ملف صاحب عمل اما الفترة من 1 يناير الماضي حتى 30 ابريل فبلغت 552 ملف صاحب عمل وجار التنسيق المباشر مع إدارة التحقيقات بوزارة الداخلية حتى يتم تطبيق العقوبة المنصوص عليها بالقانون.

هناك ملاحظات كثيرة على عمل المفتشين والبعض يتهم بال جور على أصحاب الاعمال، ما الإجراءات المتخذة لمراقبة وتقويم عمل هؤلاء؟

● في الواقع ان المفتشين الذين يزاولون أعمالهم قد حصلوا على دورات تدريبية وتم منحهم الضبطية القضائية وبالتأكيد اذا كان البعض منهم غير ملتزم بواجبات وظيفية فهذا لا يعني ان يتم تطبيق هذا المبدأ على العموم ونحن لا نتردد في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على أي موظف في حدود اللوائح والنظم المعمول بها، وجار الآن تسليط الضوء على تطوير آلية التفتيش باستخدام التكنولوجيا وكذلك بتدريب وتأهيل المفتشين بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

هناك مشكلة كبيرة مازالت تعاني منها هيئة القوى العاملة، وتتمثل في أسلوب التعامل مع الشكاوى العمالية وما يشوبها والظلم الذي يقع على الكثيرين، فما الخطوات التي تتوين اتخاذها لمعالجة تلك المشكلة؟

● الشكاوى العمالية اما ان تتعلق بحقوق العمال وبحثها يكون في حدود قانون العمل بالقطاع الأهلي حيث تسعى إدارة علاقات العمل ووحداتها بالمحافظات الى تسويتها بشكل ودي، من خلال استدعاء طرفي النزاع وحال تعذر ذلك فإنه يتم إحالتها الى القضاء، اما بخصوص الشكاوى المتعلقة بالتحويل او الإلغاء لأذونات العمل فهي تخضع لأحكام القرارات واللوائح المنظمة حيث يتم بحث الشكاوى أمام الوحدة المختصة ويجوز لأي من طرفي النزاع التظلم أمام الإدارة المركزية، ونؤكد في هذا المقام اننا لم نهاون مع أي موظف يتعمد مخالفة القانون حيث يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنه وأما بخصوص الخطوات التي سنتخذها فقد قمت بتكليف القطاع المعني لاعاد دراسة متكاملة حول تحديد أوجه القصور والأكليات التي يجب اتخاذها لمعالجة أي خلل قد يؤثر في إجراءات بحث الشكاوى لحماية حقوق العمالة وأصحاب الاعمال، وقمنا مؤخرا بإصدار قرار بإلغاء لجنة المنازعات الفردية ودراسة الشكاوى من قبل الإدارة المختصة وتكليف لجنة الكوالة بدراسة الحالات التي تسرى انها ضرورية للبحث، الى جانب توحيد عقود العمل حسب الحقوق والواجبات التي نص عليها قانون العمل في القطاع الأهلي وكذلك التنسيق مع السفارات لتوعية العمال كما ان هناك تنسيقا مع وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للهجرة لوضع آليات متطورة في ذلك الشأن.

هناك ظلم كبير يقع في مسألة بلاغات التغيير، بالإضافة الى اتهام «القوى العاملة» بالتسرف في هذا المجال، وذهب البعض الى اعتبارها ادارة تابعة لـ «الداخلية» تنفذ اوامرها، ما تعليقك على ذلك، وما الإجراءات التنظيمية الخاصة ببلاغات التغيير؟

● القطاع المعني هو قطاع حماية القوى العاملة حيث يقوم باستقبال بلاغ التغيير من خلال الإدارة المعنية طبقا للضوابط المنفق عليها مع وزارة الداخلية وتتمثل في أنه عند استقبال بلاغات التغيير يتم تكليف إدارة تفتيش العمل بالانتقال الى مقر صاحب العمل وموقع عمل العامل للتحقق من وجود العامل على رأس عمله من عدمه ومنح العامل فرصة مدتها 90 يوما قبل منح صاحب العمل اخطار التفتيش الموجه لوزارة الداخلية وبعد ان يتم تسليم صاحب العمل هذا الاخطار يصبح العامل بعهدة وزارة الداخلية ولا علاقة لهيئة بشانه، الا انه انطلاقا من العمل على إعادة النظر في هذه الإجراءات فقد تم تكليف القطاع المعني وهو قطاع حماية القوى العاملة بالتنسيق مع وزارة الداخلية للنظر في إمكانية تعديل هذه الإجراءات، ونحن

طرح مشروع ميكنة خدمات هيئة ذوي الإعاقة للشركات الممارسة الأسبوع المقبل

مخاطبة جميع الجهات الحكومية والوزارات بتوظيف ما لا يقل عن 4% من المعاقين

تكليف قطاع حماية القوى العاملة بالتنسيق مع «الداخلية» لتعديل إجراءات بلاغات التغيب



لا أقبل بوقوع أي نوع من الظلم على أي موظف ولا علاقة للتقارير السنوية للموظفين بإنهاء النذب

بانتظار التصور العام بالنتائج التي سيتوصل اليها الجانبان في هذا الخصوص.

هل تتدخلون لإنصاف من وقع عليهم ظلم مؤخرا عبر انهاء نذبهم من «القوى العاملة»، لاسيما وأنه تم تشويه سمعتهم دون سند؟

● بداية نؤكد أن الموظفين هم موظفون في وزارة الشؤون الاجتماعية، وتم نذبهم الى الهيئة العامة للقوى العاملة علما بان اللجنة المختصة هي من بحثت أوضاع الموظفين المنتدبين من الوزارة الى الهيئة ولا يعني انهاء نذبهم انها إسائة لهم وليس هناك ثمة علاقة بين انهاء النذب وتقييم الموظف، على كل حال انا لا اقبل أي ظلم يقع على أي موظف اضافة الى ان لجنة شؤون الموظفين هي من اقرت انهاء النذب لأسباب عديدة علما بأنه وقبل عام تم انهاء نذب ما يقارب 120 موظفا من الهيئة العامة للقوى العاملة الى وزارة الشؤون وتقبل الموظفون الامر بصدور رجب لأن الموظف يعمل في أي مكان يتسنى له العمل فيه وتادية واجبه الوطني في خدمة الوطن.

تذهبون هذا العام الى جنيف لحضور مؤتمر العمل العالمي وعلى رأس المجموعة العمالية العربية مدير عام كويتي لأول مرة، ماذا يضيف ذلك الى المؤتمر؟

● بالتأكيد نحن سعداء بثقة الاخوة الاشقاء من الدول العربية الذين قاموا باختيار مدير منظمة العمل العربية من الكويت وهو فايز المطيري، وهذا فخر لنا ونحاول جاهدين ان تظهر الكويت ودول مجلس التعاون والدول العربية بأفضل صورة في المحافل الدولية خاصة ان الكويت هي رئيس الدورة للدول العربية.

قبل فترة وجيزة لاحظنا للأسف هجمة من بعض اعضاء مجلس الأمة عليكم، ما اسباب ذلك، وهل لإحالة مدير عام الهيئة العامة

إلزام أصحاب العمل بإخضاع العمالة المستقدمة للاختبار قبل دخولها سوق العمل نؤيد إنشاء شركة مساهمة لاستقدام العمالة المنزلية.. وخطة بين «الشؤون» والجمعيات الخيرية لتنظيم جمع التبرعات في رمضان

● عدد المستفيدين بلغ حتى شهر مايو الجاري 42 ألف أسرة ويشتملون على 52 ألف فرد والفئات الجديدة يحكمها القانون وليست وزارة الشؤون وأي شرائح تصاف تكون من خلال تشريعات قوانين.

تم قبل فترة طرح مشروع اشراك جمعيات النفع العام في رعاية المستفيدين من خدمات «الرعاية الاجتماعية»، متى يتم تنفيذ المشروع؟
● فكرة هذا المشروع تعتمد على اشراك جمعيات النفع العام في ادارة بعض دور الرعاية في قطاع الرعاية الاجتماعية بالأقصد بتجربة ملكة البحرين الشقيقة وتم تنظيم زيارات متبادلة وتم طباعة كتيب يشتمل على كل الجوانب الخاصة بهذا المشروع الذي تنوع الانتباه منه في القريب العاجل ليتم طرحه على جمعيات النفع العام لتنفيذه على دور رعاية المسنين كاول ادارة تدار بهذا الشكل من قبل جمعيات النفع العام وإذا نجحت الفكرة سنطرح العديد من الدور لخلق شراكة مع المجتمع المدني.

هناك نقص كبير في إعداد العاملين بقطاع الرعاية الاجتماعية هل من توجه خاص لسد ذلك النقص؟
● نحن نسعى لاستكمال أي نقص في هذه الاختصاصات ولكن المشكلة ان بعض الإدارات في قطاع الرعاية تعتبر ادارات طارئة للموظفين من العمالة الوطنية، وسنخاطب ديوان الخدمة المدنية لتزويدنا بهذه التخصصات النفسية والاجتماعية لسد أي نقص موجود ونقوم ايضا بتأهيل بعض الموظفين والموظفات لترغيبهم في العمل في مثل هذه الإدارات وهناك برنامج تدريبي تم اعتماده مع «التطبيقي».

ما الخطة التطويرية لقطاع الرعاية الاجتماعية؟
● لدينا الكثير من الخطط التطويرية لقطاع الرعاية الاجتماعية وأهمها ما نعمل عليه حاليا لتطوير جميع مباني دور الرعاية الاجتماعية وأولها دار الطفولة بتبرع من احد المتبرعين الذي لم يستكمل ببناءه وسنولي استكماله ودار ضيافة الفتيات وتحديث البنية التحتية لجميع الإدارات وهناك خطة لتنمية الموارد البشرية وتأهيل الموظفين فضلا عن تقليص بعض الإدارات في الرعاية ونقلها الى ادارات اخرى في وزارات اخرى وبدأنا بتشكيل اللجان مع وزارة الصحة لنقل تبعية المركز الطبي التأهيلي لوزارة الصحة والتنسيق مستقبلا لدراسة ما إذا كانت هناك ادارات يجب نقلها الى وزارات اخرى لضمان جودة الخدمة المقدمة.

خطة التنمية

في الفترة الأخيرة كثر الاعلان عن الانتهاء من خطة التنمية، متى تقر بشكل نهائي وتوضع على سكة التنفيذ؟
● هناك خطة خمسية تبدأ من 2015/2016 - إلى 2020/2019 وهذه الخطة تم إقرارها واعتمدها ولكن هناك خطط سنوية يتم عرضها بشكل سنوي واعادها لعرضها أولا على المجلس الأعلى للتخطيط ومن ثم تعرض على اجتماع اللجنة المشتركة بين المجلس الأعلى للتخطيط ومجلس الوزراء وفي حال تم إقرارها تحال الى مجلس الأمة لإقرارها وتم الانتهاء من خطة التنمية السنوية 2015/2016 وجار حاليا عرض الخطة السنوية 2016/2017 على اجتماع اللجنة المشتركة بين المجلس الأعلى للتخطيط ومجلس الوزراء ومن ثم تتم إحالتها الى مجلس الأمة وهذه هي اول مرة في الكويت يتم إقرار الخطة قبل اعتماد الميزانية في مجلس الأمة.

ما أبرز مشاريع الخطة التنموية ومتى البدء في التنفيذ؟
● فيما يتعلق بأبرز مشاريع خطة التنمية للعام المقبل 2016/2017 فمن المعروف ان المشروعات الاستراتيجية هي أداء مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي ومصدر لجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص وظيفية جديدة فضلا عن أهميتها في دعم وتوسيع دور القطاع الخاص ومشاركته في النشاط الاقتصادي وعلى ذلك فقد تبنت الخطة مجموعة من المشروعات الاستراتيجية والتي من شأنها دعم تحقيق رؤية الدولة في التحول الى مركز مالي وتجاري وتضم مشروعات كبرى يتم تنفيذها من قبل الجهات الحكومية ومشروعات تتطلب تأسيس شركات مساهمة مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص ومشروعات تنفذ وفق نظام الشراكة بين القطاعين.

ومن المشروعات الاستراتيجية مشروع تطوير حقول الشمال وزيادة اجمالي القدرة المركبة لكل من الطاقة الكهربائية ومحطات تقطير المياه وحجم المخزون من المياه وزيادة القدرة الإنتاجية من النفط والغاز ومشاريع لتوفير بدائل سكنية بأنماط متطورة تتواءم مع المتغيرات العالمية في أصول البناء وتنفيذ المشروعات السكنية. وفي قطاع التعليم لدينا الكثير من المشروعات لتطوير المنظومة التعليمية وزيادة الطاقة الاستيعابية وإنشاء عدد من كليات الصحة، وفي قطاع الصحة لدينا توسع في الخدمات الصحية وتنفيذ بعض المشروعات منها مشاريع لإنشاء مستشفيات الضمان الصحي ومستشفى جابر الأحمد والمبنى الجديد لمستشفى العبدان ومبان جديدة في مستشفى الفروانية ومستشفى الصباح الجديد الى جانب مشاريع أخرى في قطاعات النقل والمواصلات منها توسعة المطار وتطوير مدرج المطار ومشروع ميناء مبارك الكبير وجسر الشيخ جابر ومشروع مترو الإنفاق ومشروع السكك الحديدية، وفي قطاع البيئة لدينا توجه لإقامة مشاريع معالجة النفايات الصلبة وتوسعة محطة الصرف الصحي في منطقة صباح السالم.

ما الجديد في مشروع التركيبة السكانية، ومتى تعلن نتائج الخطوات التي تم اتخاذها؟

● شكل مجلس الوزراء اللجنة الحكومية لمعالجة الاختلالات التركيبة السكانية برئاسة وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وعضوية ممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الداخلية والإدارة المركزية للإحصاء القوي العاملة وبرنامج إعادة الهيكلة وهيئة المعلومات المدنية، كما تم تشكيل ستة فرق فنية تابعة للجنة. انتهت اللجنة من أعمالها في نهاية مارس الماضي بعد عقدها اجتماعاتها وقرقتها الفنية لمدة ستة أشهر، رفعت تقريرا مفصلا لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية بالكويت في 20 ابريل الماضي الى مجلس الوزراء، شمل تشخيصا دقيقا لمواطن الاختلال والحلول المقترحة والتوصيات المثلّي لها، من خلال إعداد رؤية متكاملة لإعادة التوازن في التركيبة السكانية لمصلحة المكون الوطني في التركيبة السكانية وكل ما من شأنه الحفاظ على مقدرات الوطن وهويته الثقافية، وقرر المجلس احوالة التقرير الى اللجنة الوزارية للشؤون التعليمية والاجتماعية والصحية لإعداد الأليات العملية اللازمة لتفعيل التوصيات والمقترحات والتي بدأت الاجتماعات معها لتنفيذ قرار مجلس الوزراء.

الربط الالي مع العديد من الجهات الحكومية وجار الربط مع جهات حكومية أخرى لتقليص الدورة المستندية وسرعة انجاز معاملات اصحاب العمل.

الجمعيات التعاونية

بالنسبة لقطاع التعاون، طرحتم قبل فترة مسألة خصخصة التعاونيات، فهل تم صرف النظر عن ذلك الموضوع؟
● الخصخصة طرحت كفكرة وتم تشكيل لجنة ما بين وزارة الشؤون والأمانة العامة للتخطيط على أساس انها فكرة من المجلس الأعلى للتخطيط وتتماشى مع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الدولة كإحدى سياسات الخطة، ولقد تم الانتهاء من الدراسة وتم طلب اجراء تعديلات عليها وتحديد التأثير على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي وجار الآن الانتهاء من مناقشتها مع المجلس الأعلى للتخطيط.

متى يتم ربط قطاع التعاون مع الجمعيات ألياً؟
● بالنسبة لمشروع ربط الجمعيات مع قطاع التعاون فقد تم طرح المناقصة في اوائل مايو الجاري بهدف تنفيذ مشروع ليكنة قطاع التعاون بالكامل وليكنة تعتمد على الغاء الدورة المستندية والتسهيل على الجمعيات فيما يتعلق بتلقي المكاتبات الكترونيا وسيتم اغلاق باب تقديم العروض في منتصف يونيو المقبل ونأمل الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع مع نهاية هذا العام.

هل هناك تعديلات لقانون التعاون للحد من مشكلات انتخاب مجالس الإدارات؟

● مستعدون لتلقي أي اقتراحات من مجالس ادارات الجمعيات التعاونية في هذا الشأن سواء من خلال مشروع قانون او تعديل على القانون الحالي فيما يتعلق بنظم اجراء الانتخابات الواردة في القانون او في القرارات الوزارية وأخرها القرار 35 لسنة 2014 والذي سد الثغرات في القوانين السابقة لتتوافق مع العمل التعاوني فسي الوقت الحالي وننتقل أي اقتراحات لدراستها بصدر رحب لسد أي ثغرة قانونية في هذا المجال.

على مستوى التنمية الاجتماعية نحن على أبواب شهر رمضان هل من خطوات جديدة هذا العام؟

● بالنسبة لمشروع جمع التبرعات الخيرية خلال شهر رمضان وضعتنا خطة كاملة للتعاون بين الوزارة والجمعيات الخيرية وخطة للتنمية على المواطنين والمقيمين للتبرع للجهات المعتمدة من قبل الوزارة وسنسلم الجمعيات الخيرية هذه الخطة خلال الايام المقبلة لإدارة مشروع جمع التبرعات الخيرية في شهر رمضان وأن يكون التبرع من خلال ايصالات معتمدة من الوزارة او عن طريق الكي نت او الاستقطاعات البنكية وفي المقابل منع أي تبرعات نقدية عن طريق الكاش، ونهيب بالمتبرعين من مواطنين ومقيمين تحري الدقة عند التبرع للجهات الخيرية بعيدا عن دعوات جمع التبرعات التي يطلقها ناس لا علاقة لهم بالعمل الخيري من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

هل تم إغلاق كافة اللجان الخيرية المخالفة واقل الباب نهائيا على كل ما كان يؤثر سلبا على سمعة الكويت في المحافل الدولية؟

● اغلب الجمعيات الخيرية تمت مخاطبتها بشأن ازالة الافرع المخالفة في مواقع السكن الخاص والاكتفاء بالافرع المرخصة لان انتشار هذا الكم الهائل من الافرع لا مبرر له، وتم اغلاق نسبة 40٪ من الافرع المخالفة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ونحن لا نحجم العمل الخيري بل نوظفه ونضع الاسس المناسبة له لحماية اموال التبرعات وخاطبنا كافة الجهات المعنية واطرحنا خطة مقترحة بإقامة افرع للجان الخيرية في الجمعيات التعاونية ومراكز تنمية المجتمع لكي نحصر هذه الخدمة في المواقع المرخصة دون مضايقة المواطنين في السكن الخاص علما بأنه تم الانتهاء من قانون العمل الخيري الجديد وتم ارساله الى مجلس الوزراء تمهيدا لاعتماده.

أين أصبح المجلس الاجتماعي التنسيقي بين الوزارة وجمعيات النفع العام؟

● هذا المجلس الاجتماعي التنسيقي هو مقترح لازال تحت الدراسة ليكون مجلسا متكاملا يضم جميع جمعيات النفع العام فسي الكويت وجميع التخصصات لتقديم الاستشارات والاقتراحات والخدمات للمواطنين والمقيمين في الكويت وهو مجلس يعتمد على الشراكة المجتمعية والفرق الطوعية التي تساهم في تقديم الاقتراحات والحملات الطوعية المعتمدة من قبل وزارة الشؤون مع الالتزام بكافة القوانين واللوائح المنظمة لهذه الاعمال.

هل هناك توجه لإنشاء مشاريع أخرى على غرار مشروع «بوتيك 33»؟

● لدينا حوالي 45 مشروعا في «بوتيك 33» في منطقة السلام ونتوجه لإنشاء بوتيك آخر في محافظة الجهراء وفي مختلف المحافظات وعلما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستحداث مشاريع جديدة وتوفير فرص عمل جديدة لمواطني في هذا المجال.

إلى أين وصل مشروع ميكنة خدمات الرعاية الاسرية، وما أسباب التأخير في البيت في الطلبات المرفوعة؟

● تم الانتهاء من مشروع ميكنة الرعاية الاسرية في قطاع التنمية بالكامل واعتمدنا البرنامج التكنولوجي الجديد الذي يربط الشؤون مع جميع قطاعات الدولة وتم اكتشاف بعض الصعوبات التي حصلت على مساعدات اجتماعية بدون وجه حق بسبب الوفاة او التواجد خارج البلاد وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية والمعلومات المدنية والميكنة تصب في صالح المستفيدين والكشف عن المخالفين وعن اسباب التأخير في الطلبات سيكون هناك نظام جديد يعتمد على تقديم الطلب في الوحدة الاجتماعية التابع لها وسيتم تنفيذ الطلب خلال ثلاثة ايام وفي القريب العاجل خلال ثلاثة شهور لن نحاج الى تجديد الأوراق الثبوتية للمستفيدين حيث سنجسد الملفات أليا من خلال الربط مع مؤسسات الدولة.

كم اعداد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية، وهل من فئات جديدة تشملها تلك المساعدات؟

4021 ملفاً تمت إحالتها إلى «التحقيقات» حتى نهاية 2014 و552 حتى شهر أبريل الماضي

تأهيل وتطوير آلية عمل مفتشي العمل باستخدام أحدث أنواع التكنولوجيا وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة

إلغاء لجنة المنازعات الفردية وتكليف إدارة علاقات العمل بدراسة الشكاوى العمالية

42 ألف أسرة تستفيد من المساعدات الاجتماعية وإحالة مشروع تعديل التركيبة السكانية إلى مجلس الوزراء

مشروع تطوير حقول الشمال وزيادة القدرة الإنتاجية من النفط والغاز وتوفير بدائل سكنية من أهم مشروعات الخطة التنموية 2016-2017



الوزيرة هند الصباحي متحدة إلى الزميلة بشرى شعبان

الاتحادات العمالية قبل اتخاذ اي قرار متعلق بتنظيم سوق العمل الكويتي؟

● تم بالفعل اتخاذ العديد من الخطوات لتنظيم سوق العمل حيث اصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة العديد من القرارات التنفيذية في هذا الشأن، ومنها وضع آليات جديدة لتقدير احتياج اصحاب العمل من العمالة وفتح باب تصاريح العمل وفق نسب محددة لكل فئة من الانشطة تختلف من نشاط لآخر وقصر تحويل اذونات العمل لعدد من الانشطة لذات النشاط وفرض ضمان مالي على اصحاب العمل الذين يستخدمون عمالهم بتصاريح عمل من الخارج اعتياراً من اول ابريل الماضي على ان يلتزم صاحب العمل بتقديم خطاب الضمان المالي بعد دخول العمالة البلاد وتكثيف الحملات التفتيشية على اصحاب العمل للتحقق من مدى التزامهم باحكام القانون رقم 2010/6 بشأن العمل بالقطاع الاهلي والقرارات المنفذة له كما انه جار تشكيل لجنة من الجهات الحكومية التي تقوم بتقدير العمالة للمشاريع الحكومية وبعض الانشطة الأخرى وذلك لوضع آليات جديدة للتقدير تتناسب والاحتياجات الفعلية لاصحاب العمل دون ان تكون هناك مبالغة في التقدير، وجار ايضا اصدار قرار يلزم اصحاب العمل بإخضاع العمالة للاختبار قبل دخولها سوق العمل وقد تم تحديد عدد 10 مهن مبدئيا على ان يتم تطبيق ذلك النهج تدريجيا على بقية المهن وحاليا يقوم مركز اعتماد مستويات المهارة المهنية بوضع خطة لفتح مراكز اختبار وتدريب في البلدان المصدرة للعمالة، وسوف تكون لهذه الخطوة انار طيبة في انتقاء العمالة الماهرة التي لا تشكك عينا على سوق العمل مع عدم استخدام عمالة هامشية فضلا عن خطوات أخرى تم اتخاذها لتنظيم سوق العمل ومنها فتح البوابة الالكترونية للعديد من الاجراءات يستطيع من خلالها صاحب العمل بواسطة رقم سري يحصل عليه من الهيئة العامة للقوى العاملة ان ينجز اعماله من مقر منشأته ومن الانجازات الأخرى ايضا تم تنفيذ



للقوى العاملة إلى التقاعد علاقة بذلك؟

ليس هناك أي هجوم من النواب بخصوص خطواتنا الإصلاحية بل بالعكس هناك دعم بفضل الله من كل الأضوة أعضاء مجلس الأمة لكل ما نقوم به من إجراءات إدارية وفنية لتنظيم سوق العمل او تعديل أي خلل قد يبدو في أي من المؤسسات والهيئات الحكومية التابعة لاختصاصاتنا وإذا كان هناك انتقاد نرحب به من الأضوة الزملاء النواب فنحن نسعى لهدف واحد.

هل من خطة لتطوير «القوى العاملة»، لاسيما وبعد مرور سنوات مازال برنامج ميكنة الخدمات يعاني من خلل؟

● قمت بتكليف مدير الهيئة ونوابه بإعداد خطة زمنية لتطوير قطاعات الهيئة وهذه الخطة موزعة على مدار السنة بحيث يتم تقديم إنجازات القطاعات بصفة شهرية، ونأمل بإذن الله ان يترجم ذلك في نهاية العام الحالي لتحقيق ما نصبو اليه من إنجازات لتنفيذ الخطة، اما بخصوص نظام ميكنة خدمات الهيئة فإنه جار بناء جهاز فني من المتخصصين بالنظام الألي يقوم بتطوير هذا النظام لصالح الهيئة العامة للقوى العاملة، في نهاية 2015 سنتشهد الهيئة العامة للقوى العاملة تطويرا تكنولوجيا هدفه التسهيل على العملاء والتطبيق الموحد للقرارات أليا.

هل تؤيدون إنشاء شركة مساهمة لاستقدام العمالة المنزلية للجنة ارتفاع الاسعار؟

● نعم اشجع وأؤيد ذلك اذا كان يخدم الاسر الكويتية، ولكن لا بد من معالجة جميع الثغرات وما زال هذا المشروع منظورا امام مجلس الأمة للدراسة وإبداء الرأي بشأنه اما علاقة إنشاء الشركة بمعالجة ارتفاع الاسعار فإن هذا يعتمد على الأليات التي سيتم اتباعها في هذا الشأن.

ما الخطوات الجديدة لتنظيم سوق العمل، هل من تنسيق مع